بسم الله الرحمن الرحيم

12 نوفمبر 2016
السيد رئيس الدورة الحالية لمجلس الأمن
السادة سفراء الدول أعضاء مجلس الأمن

الموضوع: دعم جهود السلام ومشاركة النساء

نود أن نثمن جهودكم وحرصكم على انهاء الحرب في اليمن وعودة الاستقرار والأمان ليستكمل مواطنيه خارطة طريقهم للانتقال السلمي للسلطة، والوصول لانتخابات حرة وديمقراطية وشفافة تضمن بناء دولة مواطنة عادلة ومتساوية ترعى الحريات وتصون الحقوق بناء على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والمبادرة الخليجية والقرارات الأممية ذات الصلة بما فيها 2216، والسعي للتحقيق الشفاف والمستقل في الجرائم والانتهاكات ودعم ذلك عن طريق إنشاء لجنة تحقيق دولية ودعم عملية المساءلة والعدالة للضحايا وعدم الإفلات من العقاب.

ولا يسعنا إلا أن نشارككم شعورنا بالخذلان كنساء يمنيات، فالنساء يتحملن العبء الأكبر لهذه الحرب المقيتة، فالنساء حياتهن مهددة بالمخاطر، ومخاوفهن تتضاعف كل يوم بسبب غياب أو فقدان بعضهن لعائلهن الوحيد في ظل شح الموارد الغذائية وانتشار الأوبئة والأمراض، علاوة على استغلال بعضهن كأدوات في القتال أو لحشد الموارد لدعم الحرب، ثم بعد كل هذا يتم تهميش دورهن في صنع السلام ويتم إقصائهن تماما من مساحات التفاوض بحجج واهية، وهن من أثبتن وجودهن على الأرض بدعم الجهود الإغاثية وحل النزاعات المحلية ولعبن دورا مشهودا له خلال مؤتمر الحوار الوطني. ومع أن الأمم المتحدة كانت المناصر الأول والداعم لمشاركة النساء خلال المرحلة الانتقالية، إلا اننا نجدها اليوم تتردد في الاستجابة لمطالب النساء بالتمثيل العادل.

ومن منطلق إيماننا بدور الأمم المتحدة في رعاية وضمان المشاركة الحقيقية للنساء في العملية السياسية بما ينسجم مع قرار الأمم المتحدة 1325 والقرار 2242 لمجلس الأمن، وحرصا منا على تغليب المصلحة الوطنية ونصرة المجتمعات المتضررة فإننا نتقدم بالمطالب أدناه:-

- التأكيد على مشاركة النساء والشباب والجنوبيين في جميع مراحل ومحطات العملية السياسية بحسب وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.
- التأكيد والإهتمام بجملة الضمانات الدولية اللازمة والكافية لإنهاء الحرب، وقيادة البلاد الى المرحلة الانتقالية بناء على المرجعيات المحلية والإقليمية والدولية المتفق عليها.
- التأكيد على أهمية إعادة الإعمار وإعادة إنعاش الإقتصاد اليمني بما فيه تمكين النساء اليمنيات وخصوصا المعيلات لأسرهن وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية وإعادة التأهيل ودعم تعليم الإناث والخدمات الصحية.
- التأكيد على أهمية العدالة الانتقالية الملبية لاحتياجات ومتطلبات النوع الاجتماعي ودعم عملية جبر الضرر فورا، وضرورة مساءلة المنتهكين لحقوق الانسان والسعي على عزل كل المتسببين في هذا الصراع من العمل السياسي ومحاسبتهم محاسبة قانونية عادلة وعدم الإفلات من العقاب.

مرفق مع هذه الرسالة وثيقة النساء اليمنيات لدعم مشاركة النساء في عملية السلام والأمن، وتشمل مطالب النساء اليمنيات بإطار قرار مجلس الأمن 1325، آملين الاستجابة بالتزامات واقعية وحقيقية لتنفيذ هذه المطالب المستحقة.

خالص التحية والتقدير،
مجموعة النساء اليمنيات الموقعات أدناه

صورة مع التحية لسعادة السفراء الراعيين لعملية السلام في اليمن
صورة مع التحية للأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه لليمن

وثيقة النساء اليمنيات لدعم مشاركة النساء في عملية السلام والأمن

أ. خلفية:

قدمت النساء اليمنيات اللاتي زرن الكويت لدعم الدورة الثالثة للمفاوضات اليمنية خلال عملية السلام عدد من الرسائل، تلاها مطالب قدمت من منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية وجهت خلال مؤتمر القمة العالمية للعمل الإنساني كما شملت تلك المطالبات وقف القتال والعنف فورا. تم البناء على هذه الرسائل بشكل أوسع وتشاركي مع النساء القياديات والناشطات وتم تأطيرها بحسب محاور القرار 1325 بشأن النساء والسلام والأمن، لتشمل آلية تنفيذية تعزز مطالب النساء من خلال عرضها لثلاثة محاور رئيسية:

1- الوقاية من النزاع وحماية النساء.
2- مشاركة النساء في بناء السلام والأمن.
3- الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار.

ب. الوضع الراهن لحالة النساء:

أدى اندلاع الحرب في اليمن لتفاقم الكارثة الإنسانية المزمنة والتي كانت تعاني منها البلاد قبل الحرب. حيث أن اليمن تشهد وضع يرثى له ويروح ضحيتها النساء والأطفال الذين يموتون بسبب الجوع وسوء التغذية وتردي المرافق الصحية وشحة الدواء، وازدادت حدة العنف المبني على أساس النوع بنسبة ارتفعت إلى 70%، حيث تتعرض النساء اليمنيات لأنواع كثيرة من الانتهاكات وأساليب العنف المختلفة لتشمل العنف الجسدي والجنسي والنفسي حتى وصلت تلك الانتهاكات لحرمان النساء من الوصول الموارد، وتفاقم ظاهرة الزواج المبكر أو القسري، والنزوح والتهجير القسري، ويتعرضن للقصف العشوائي والقنص والقصف الجوي ويقعن ضحايا للألغام. كما نريد الإشارة هنا الى ان هناك ارتفاع كبير في عدة مناطق مختلفة لتجنيد النساء والطفلات التي أصبحت ظاهرة تهدد مجتمع بأسره. ومن الملاحظ ان ما يضاعف هذا الوضع الهش والمخل بالكرامة الإنسانية الذي وصلت إليه النساء، هو انهيار المنظومة التشريعية وغياب قوانين الحماية المتعلقة بالنساء وعدم التزام جميع أطراف الصراع بالقانون الإنساني الدولي. كما انعدمت الخدمات الأساسية كالمياه وخدمات الكهرباء والصحة والتعليم. وتواجه أكثر من نصف امرأة حامل خطر الموت بسبب الولادة في ظروف غير آمنة وبسبب انهيار الخدمات الصحية. كما أن تقييد الحركة بسبب وقف الرحلات التجارية حالت دون وصول المدنيين/ات للخدمات الصحية الأفضل خارج البلد.

كما أن الظروف الاقتصادية والمعيشية للنساء تأثرت بشكل كبير، فقد ازدادت رقعة الفقر، بين النساء والأطفال والتي تجلت بكارثة إنسانية هي المجاعة وقد أدى عدم كفاءة برامج الإغاثة الإنسانية والحصار وغياب منظومة الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان إلى تفشي الظاهرة، حيث توقف توزيع المساعدات المالية التي يقدمها صندوق الرعاية الاجتماعي الذي يدعم1.5 مليون مستفيد/ة (43% من النساء) منذ 2015. وأدى انقطاع الرواتب الشهرية وعدم الانتظام في صرف الرواتب لموظفي الخدمة المدنية لعدة أشهر والذي شمل النساء المستضعفات والمتقاعدات بشكل خاص واللاتي حرمن من دخلهن الشهري إلى التهديد المباشر لسبل الحياة وسوء المعيشة. كما ارتفعت سوء أحوال المرأة الريفية التي كانت ولازالت محرومة تماما من أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية والأمن الاجتماعي والرعاية الصحية الكافية.

إضافة إلى ذلك، طالت الانتهاكات النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات السياسيات والنساء من الأقليات خصوصا الدينية، مثل الحجز التعسفي والحظر من السفر وتقييد الحركة والعنف الجسدي والحرمان من الموارد واقتحام منازلهن في ظل غياب الحماية القانونية. وبالرغم من أن أمهات المحتجزين والمعتقلين والمخفيين قد نظمن أنفسهن في تحالف يدعو للإفراج عن أفراد أسرهن، إلا انه لم يتم التعامل مع دعواتهن بشكل جاد، ناهيك عن تعرضهن للعنف عدة مرات خلال الاحتجاجات السلمية التي نظمنها.

إضافة إلى ما سبق، عانت اليمن على مر العقود من عدم استمرار الدول المانحة بالتزاماتها تجاه التنمية والإغاثة في اليمن، مما ينذر من كارثة عند بدء عملية الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار حيث أن انعدام تمويل

المرحلة سيؤدي الى استمرار الصراع ومعاناة الشعب. فتأخر عملية الاستقرار في المناطق ما بعد النزاع ينذر باستمرار الصراع، حيث أن مناطق ما بعد الصراع أو التي لم يمسها الصراع تعاني من فقد جميع أنواع الخدمات الأساسية، وتعاني من هشاشة الاستقرار الأمني، وتفشي الفساد وغياب التخطيط الاستراتيجي على المستوى المحلي، وانهيار المنظومة القضائية.

وننوه هنا إلى أهمية العدالة الانتقالية، فخلال عقد مؤتمر الحوار الوطني والمرحلة الانتقالية في اليمن تم مناقشة دور العدالة الانتقالية كمحور رئيسي في الحوار، ولكن العملية السياسية فشلت في تمرير قانون العدالة الانتقالية، ولم يعكس القانون حقوق النساء في العدالة الانتقالية بالشكل الكافي، كما لم يتم دعم المسار التنفيذي للعدالة الانتقالية وبالتالي لم يتم دعم الصناديق المعلنة لجبر الضرر فنيا أو ماديا.

ويعتبر استمرار تدفق السلاح في اليمن مهددا للعملية السلمية، وقد احتلت اليمن قبل الحرب المرتبة الثانية من بين 178 دولة في أكبر كمية سلاح شخصي مقابل كل 100 شخص، إذ يمتلك 61% من الأسر في اليمن من قطعة إلى قطعتين سلاح، وقد شكلت نسبة القتلى بسبب السلاح 84% من الحالات في2012. فاستمرار تدفق السلاح لجميع أطراف الصراع في اليمن ما يزال مستمر وهذا سبب رئيسي وعامل يعيق عملية التوصل لاتفاقية سلام.

وعلينا ان نشير بأننا نتابع ازدواجية بعض من الدول الأعضاء لمجلس الأمن التي ترعى عملية السلام في اليمن من جهة، وتشارك في تأجيج الصراع من جهة أخرى بدعمها لجميع أطراف الصراع من خلال بيع السلاح بشكل رسمي أم غير رسمي، وهذا يعتبر تقويضا لعملية السلام وعدم الالتزام بالقوانين الدولية، واستمرار دولا أخرى بدعم المليشيات بشكل غير قانوني ولعب دور مشين في تأجيج الصراع.

وبما أن اليمن تحت الفصل السابع وهذا يعني أن لمجلس الأمن الصلاحية لحفظ السلام وإرسال لجان دولية تعمل على مراقبة عملية التهدئة وإعلان مناطق محظورة للصراع، خصوصا المدن المأهولة بالسكان. حتى اللحظة لم يتم اللجوء لمثل تلك الإجراءات. كما أنه لم يكن للمجتمع الدولي موقف جاد في إلزام أطراف النزاع على احترام استمرارية الهدنات المعلنة والتي كانت هشة في التطبيق.

نود الإشارة إلى أن أجندة مفاوضات السلام لم تراعي أولويات النساء والأطفال في اليمن ولم يكن القرار 2216 ملبيا لاحتياجات النوع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، دعا القرار لوقف تجنيد الأطفال، وهذه ظاهرة كارثية لأن ثلث المقاتلين في اليمن هم من الأطفال، حيث تم تناول مناقشة القضية بشكل خجول في أجندة السلام ووضعها تحت بند الإفراج عن المعتقلين. وفشلت آليات الأمم المتحدة التنفيذية في التعاطي مع القضية، من خلال الغاء خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016 لبرامج نزع السلاح، ووقف الحشد، وإعادة ادماج الأطفال المقاتلين بحجة أن العمل في هذا الإطار يشكل خطرا.

كما نود ان نعبر عن استيائنا بخصوص القرار 2216 الذي لم يذكر النساء إلا مرة واحدة فقط عند المطالبة في أهمية اشراكهن عند عودة العملية السياسية، دون أن يذكر بشكل واضح القرار 1325 أو القرار 2242، والقرارات ذات العلاقة، التي تلزم جميع الدول الالتزام بأهمية دفع وتعزيز دور المرأة في عملية الأمن والسلام. وقد تم نشر نسخة مسربة متداولة في مواقع التواصل الاجتماعي عن قرار جديد سيصدر من مجلس الأمن تتبناه المملكة المتحدة، إلا أنه كرر فيها نفس الأخطاء السابقة في عدم الإشارة بشكل واضح لمشاركة النساء.

وبشكل عام، فمن الملاحظ بأن المرأة اليمنية اليوم تم التخلي عنها وخذلانها لتكون ضحية لهذه الحرب، ومباح استخدامها كأداة للقتال ودعم الجهد الحربي، فلم يتم احترام دورها كشريكة وصانعة سلام ومكانها على طاولة الحوار يظل فارغ، أي أنه لا يوجد لها تمثيل جاد على طاولة المفاوضات. وعدم التزام الأطراف بتمثيل النساء (30%) بحسب الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني هو أكبر دليل على اقصائها في عملية السلام، فهناك فقط 3 نساء من بين 26 عضو من أعضاء المفاوضات في الوفود اليمنية، وهذا يتنافى مع حقها. وتقتصر مشاركة النساء المحدودة في الوفود الحالية على تمثيل مصلحة الوفود التي يمثلنها، ويكاد لا يكون لهن دور عند وقف المفاوضات التي تجمع الأطراف على طاولة واحدة، واللجوء إلى الديبلوماسية المتنقلة. كما أن الجهود لدعم مشاركة النساء في المسار الثاني أو الموازي غير كافية وتكاد تكون مؤطرة

لمشاركة النساء بالدور النمطي السلبي بدلا من تعزيز دورهن القيادي. لذلك نطالب نحن النساء الموقعات أدناه باحترام دور النساء القيادي والالتزام بالمطالب التالية:

ج. المطالب النسوية:

1- الوقاية من النزاع وحماية النساء:

- **دعم الوقف الفوري للأعمال القتالية** برا وبحرا وجوا، ورفع الحصار الداخلي والخارجي، ووقف عمليات القصف العشوائية واستهداف المدنيين/ات وسرعة التحقيق المستقل والشفاف ومحاسبة المنتهكين وعدم الإفلات من العقاب وفتح الممرات الآمنة للإغاثة. وأن تكثف الامم المتحدة وتسعى بشكل حثيث واستخدام وسائل الضغط على أطراف النزاع للتوصل لحل سلمي عادل وشامل فورا.
- **دعم شامل لبرامج مكافحة العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي** وذلك عن طريق تأسيس منظومة متكاملة لدعم الناجيات من العنف، بتنفيذ البرامج الكاملة التي تشمل خدمات الإيواء والدعم النفسي والدعم القانوني، كما نطالب بتحسين وتفعيل وبتحييد الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية، وتحسين خدمات الوصول للمياه والكهرباء.
- **التمكين الاقتصادي وتحسين المعيشة للنساء:** هناك حاجة حقيقية لبرامج التمكين الاقتصادي وتحسين المعيشة التي تستهدف النساء. فقد فقدت النساء منظومة الحماية الاجتماعية بشكل كامل. وعليه نطالب بدعم البرامج والتدخلات المعنية بالتمكين الاقتصادي وتحسين المعيشة وخصوصا دعم النساء في القطاع الخاص والصناعات الصغيرة والريادة الاجتماعية، ودعم برامج التدريب المهني لتأهيلهن بالشكل المناسب لقدراتهن واحتياجاتهن. كما نطالب بدعم رواتب الخدمة المدنية، ودعم برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان خصوصا الموجهة للنساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، وأيضا استحداث صناديق لتغطية هذه الفجوة. إضافة إلى دعم برامج أكثر استدامة لمساعدة النازحات مثل توفير السكن الدائم والحماية الاجتماعية والمساعدة القانونية في استخراج الأوراق الثبوتية وغيرها.
- **خطط استجابة إنسانية أكثر استجابة للنوع الاجتماعي وأكثر شمولية:**
- خطط الاستجابة الإنسانية لا تمول بالشكل الكافي حيث انها تستمر في وضع انشطة تتعامل بشكل ردة فعل بدلا من انشطة تعزز الاستدامة، فلا يتم تطوير خطط الاستجابة بشكل تشاركي مع النساء، وبالتالي نطالب بتعزيز أطر المسائلة والشفافية والمشاركة الواسعة لإعداد خطط الاستجابة الإنسانية والتركيز على البرامج ذات الاستدامة في العمل الإنساني.

- **حماية المدافعات عن حقوق النساء والناشطات السياسيات والنساء من الأقليات:** نطالب بدعم وتنفيذ برامج تعزز الحماية مثل برامج تغيير الإقامة والأمن الاجتماعي والدعم القانوني.
- **نزع السلاح:**
  - تدفق السلاح: نطالب الأطراف الدولية والإقليمية بلعب دور حقيقي في الوساطة للتوصل لسلام عادل ودائم ووقف تدفق السلاح والعمل على نزع السلاح ووقف الحشد وإعادة إدماج المقاتلين/ات، والمشاركة الفاعلة بنزع السلاح من المليشيات.
  - تجنيد الأطفال واشراكهم بالنزاعات المسلحة: نطالب بطرح هذه القضية بشكل جوهري ووضعها ضمن أجندة السلام ودعم برامج موجهة للأطفال المقاتلين تشمل نزع السلاح ووقف حشد وإعادة إدماجهم في المجتمع DDR فورا وأهمية تلبيتها لاحتياجات النوع الاجتماعي، وتوفير خدمات التعليم في مناطق حشد الأطفال للقتال للحؤول دون توجههم للجبهات القتالية.

- وقف القتال والتهدئة وحفظ السلام: نطالب الامم المتحدة القيام بدورها من خلال تفعيل اليات بضمانات دولية للعمل على التهدئة والمراقبة وحظر الصراع في المناطق المأهولة بالسكان.
- الافراج عن المحتجزين تعسفيا والمخفيين قسرا: نطالب بحماية الأمهات والاستجابة لمطالبهن، وتفعيل دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتيسير عملية الإفراج واعطائهم المجال للوصول لجميع المعتقلين.
- الإعلام ورفع صوت السلام: يلعب الإعلام دورا سلبيا في التحريض على العنف ويكاد يخلو من صوت النساء. وبالتالي نطالب بدعم المبادرات الإعلامية النسوية التي تروج للسلام وتعكس احتياجات المجتمعات.

2- المشاركة في بناء السلام والأمن:

- **تمثيل النساء:**
  - نطالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن الالتزام بذكر القرارات التي تدعم مشاركة أوسع في صنع السلام مثل القرار 1325 والقرار 2242 والإشارة إلى دعم مشاركة المرأة بحسب المرجعيات الوطنية والإقليمية المتمثلة بمخرجات الحوار الوطني والآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية.
  - نؤكد على أهمية الالتزام بهذا الاستحقاق (تمثيل 30%) والعمل على الضغط الجاد لتنفيذه بما يشمل تمثيل حقيقي للنساء اليمنيات مبني على مبادئ الكفاءة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان بما يشمل تمثيلا عادلا للنساء الجنوبيات (50%) خصوصا الحاملات والمؤيدات للقضية الجنوبية والشابات (20%) في جميع المستويات القيادية والسياسية واللجان المنبثقة من المفاوضات بما فيها لجان التهدئة واللجان العسكرية والأمنية والتشكيلات الحكومية القادمة وغيرها.
  - نطالب بدعم مشاركة النساء في المسار الأول على طاولة الحوار بالتعامل معهن كوفد مستقل لعملية المفاوضات.
  - نطالب بدعم المسار الثاني للمفاوضات عن طريق اللجوء لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني الدولية المتخصصة في هذا المجال أو تفعيل آليات الأمم المتحدة مثل مجموعة عمل الخبراء في مجال السلام لتيسير هذا المسار بشكل أكثر فاعلية وكفاءة.
- نطالب بدمج قضايا النساء والأطفال في **أجندة المفاوضات**، بتضمنها قضايا حماية النساء والأطفال، وتبني رؤية النساء الجنوبيات في مناقشة القضية الجنوبية، والتأكيد على التوصل لحل عادل.

3- الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار:

- **اشراك النساء ذوات الاختصاص في أنشطة الانعاش المبكر وإعادة الإعمار بما في ذلك مرحلة التخطيط والتنفيذ.**
- **استعادة وتفعيل مؤسسات الدولة:** على المجتمع الدولي الدعم الفوري لاستعادة وتفعيل مؤسسات الدولة بدءً بالمؤسسات الخدمية.
- **خطط استقرار محلية:** على المجتمع الدولي والإقليمي السعي لدعم السلطات المحلية فنيا وماليا لتطوير خطط استقرار محلية، بحيث تكون مستجيبة للنوع الاجتماعي.
- **إطار مشترك للمساءلة على المستوى المحلي:** يجب تفعيل دور الصندوق المشترك للمساءلة وأهمية أن يتم نقل هذه التجربة من المركز إلى المستوى المحلي لتعزيز التنسيق مع الأطراف المختلفين ومكافحة الفساد.
- **انشاء صندوق مشترك للإعمار والانعاش المبكر:** واجهت اليمن مشكلة في حشد الدعم للتنمية أو للخطة الإنسانية على مدى السنين الماضية، وبالتالي على الدول أن تلتزم من الآن بإعادة إعمار اليمن من خلال إعلان التزامات مالية تذهب لصندوق دولي.

والبدء الفوري بعمل خطة أجندة وطنية بشكل تشاركي مع النساء ومنظمات المجتمع المدني لإعادة الإعمار تشمل جميع المحافظات بشكل عادل، وتكون مزمنة، ويتم دعمها فنيا.

- **العدالة الانتقالية المستجيبة للنوع الاجتماعي:**
  - نطالب بدعم مشروع قانون العدالة الانتقالية بما يكفل المصالحة الوطنية الحقيقية.
  - نطالب بدعم صناديق جبر ضرر مستجيبة لاحتياجات النساء وبرامج مصالحة وطنية وتعويض جميع الضحايا وأسرهم/ن.
  - دعم تطوير خطة طوارئ تحقق فيها الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالإثبات وبما يضمن عدم الإفلات من العقاب.
  - دعم تفعيل السلطة القضائية وإعادة تأهيل وافتتاح السجون.
  - سرعة العمل على تشكيل هيئة للعدالة الانتقالية والحرص على أن يكون قوامها مناصفة بين النساء والرجال.

د. الآلية التنفيذية:

- هناك عدد من الخطوات التي يمكن إتخاذها لتطبيق ما سبق من خلال:

1- الاستجابة للوثيقة أعلاه من خلال الإعلان عن التزامات حقيقية تدعم مطالبنا بداية بالوقف الفوري لأعمال القتال ودعم عملية الإغاثة الإنسانية ودعم وصولها للمحتاجين/ات في جميع المحافظات بشكل عادل.

2- دعم مشاركة النساء فورا في عملية السلام بالدفع بمشاركة وفد نسوي مستقل في المسار الأول، والالتزام بتمثيلهن بما لا يقل عن 30% في الوفود الأخرى وجميع المساحات القيادية والسياسية وعلى كافة المستويات، ودعم مشاركة النساء في المسار الثاني للمشاورات بشكل موزاي للمبادرة التي ترعاها الأمم المتحدة، من خلال إشراك خبراء ومنظمات المجتمع المدني الدولية ذات الخبرة.

3- التأكد من أن جميع الأعضاء المفاوضين/ات، وفريق الأمم المتحدة للوساطة، لديهم معلومات كافية حول بعد النوع الاجتماعي لأجندة السلام، ومن أنهم يعون جيدا الالتزامات الدولية تجاه مشاركة النساء في عملية بناء السلام، ولديهم خبراء في مجال النوع الاجتماعي.

4- دعم اليمن في تطوير خطة وطنية لتنفيذ القرار 1325 من خلال الدعم الفني والمادي.